



العدد (10) _ يونيو 2018

تحليل الوضع الاقتصادي في السلطنة

الربع الرابع 2017

تحليل الوضع الاقتصادب في السلطنة

مقدمة

يتتبع هذا التقرير الوضع الاقتصادي الحالي للدولة في ضوء السياسات المالية التي اتخذتها السلطنة من أجل امتصاص أثر الانخفاض المستمر لأسعار النفط على الاقتصاد الوطني. ويتناول هذا التقرير مجموعة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تشكل انعكاسا للسياسات المالية المتخذة من قبل الحكومة، والتي من أهمها مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي، والمالية العامة، والتجارة الخارجية، والوضع النقدي.

الارتفاع في إجمالي القيمة

المضافة للأنشطة غير

مليار ريال عماني الإنخفاض في

قيمة العجز المحقق في الموازنة

العامة للسلطنة بنهاية عام

نسبة عجز الموازنة العامة للدولة

إلى الناتج المحلي الاجمالي

بالأسعار الجارية بنهاية عام

الانخفاض في إجمالي قيمة

المصروفات الاستثمارية

إجمالي الفائض في الميزان

الارتفاع في إجمالي قيمة الواردات السلعية بنهاية عام

.2017

.2017

التجاري بنهاية عام 2017.

بنهاية عام 2017.

.2017

2017 مقارنة بالعام السابق.

النفطية بنهاية عام 2017.

تحليل الوضع الاقتصادب في السلطنة

آهم النتائج



مليار ريال عمانى

%13.5

2.5

مليار ريال عماني

%5



معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي (بالأسعار الجارية) بنهاية عام 2017.

% 8



الارتفاع في القيمة المضافة للأنشطة الخدمية بنهاية عام

الانخفاض في إجمالي

الانفاق العام بالدولة بنهاية

الانخفاض في حصيلة ضريبة

الدخل على الشركات بنهاية

إجمالي قيمة الصادرات السلعية بنهاية عام 2017. % 3.3

.2017



%11.9

الارتفاع في جملة الايرادات بنهاية عام 2017.

عام 2017.

عام 2017.



% 4.9



%5.7









%58.2



نسبة مساهمة الصادرات



النفطية في إجمالي قيمة الصادرات بنهاية عام 2017.

% 20.6



الانخفاض في إجمالي قيمة الأصول الأجنبية بالبنك المركزي العماني بنهاية عام

% 6.6

%14.2

الانخفاض في حجم القوة الشرائية للريال العماني

بنهاية عام 2017.

متوسط سعر الفائدة على

إجمالي القروض بنهاية عام

1.مؤشرات الناتج المحلب الاجمالي

1.1 الناتج المحلى الإجمالي

- 8% الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بنهاية عام 2017 مسجلا ما قيمته 27.8 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 25.7 مليار ريال عماني بنهاية العام السابق.
- يعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع متوسط سعر النفط من 40.1% دولار / برميل في عام 2016 إلى نحو 51.3 دولار/ برميل في عام 2017.

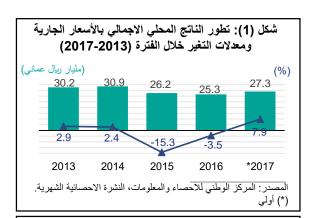
1.2 الأنشطة النفطية

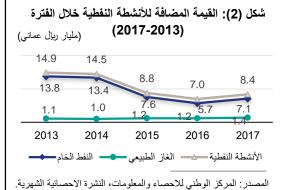
- 20.8% الارتفاع في القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنهاية عام 2017 مسجلة نحو 8.4 مليار ريال عماني، مقارنة بنحو 7 مليار ريال عماني بنهاية العام السابق.
- ساهم الارتفاع الملحوظ في القيمة المضافة للنفط الخام بنحو 23% بنهاية عام 2017 في ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة النفطية، حيث بلغ نحو 7.1 مليار ريال عماني، مقارنة بنحو 4.1 مليار ريال عماني بنهاية العام السابق.
- كما ارتفعت القيمة المضافة للغاز الطبيعي بنحو 10.5% بنهاية عام 2017 مقارنة بنهاية بالعام السابق.

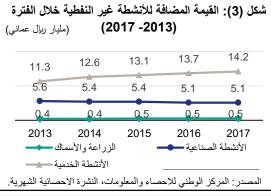
1.3 الأنشطة غير النفطية

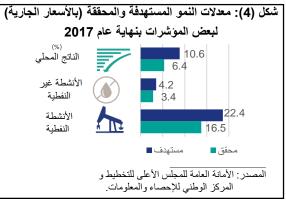
- 20.7 مليار ريال عماني إجمالي القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنهاية عام 2017 مرتفعا بنحو 8% مقارنة بالعام السابق.
- شهدت القيمة المضافة للأنشطة الصناعية ارتفاعاً بنحو 71.7 بنهاية عام 2017 مقارنة بالعام السابق، ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي الى ارتفاع القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنحو 8.7%.
- 3.3% الارتفاع في القيمة المضافة للأنشطة الخدمية بنهاية عام 2017، وشهدت القيمة المضافة للزراعة والاسماك ارتفاعا بنحو 7% مقارنة بنهاية العام السابق.

48.5% مساهمة الصناعات التحويلية في اجمالي القيمة المضافة للأنشطة الصناعية بنهاية عام 2017.









2.1 الموازنة العامة

- 1.5 مليار ريال عماني الإنخفاض في قيمة العجز المحقق في الموازنة العامة للسلطنة بنهاية عام 2017 مسجلا نحو 3.8 مليار ريال عماني، مقارنة بنحو 5.3 مليار ريال عماني بنهاية العام السابق.
- 11.9% الارتفاع في إجمالي الايرادات بنهاية عام 2017، حيث بلغت نحو 8.5 مليار ريال عماني، مقارنة بنحو 7.6 مليار ريال عماني بنهاية العام السابق.
- 12.3 مليار ريال عماني إجمالي الانفاق العام للسلطنة بنهاية عام 2017، منخفضا بنحو 4.9% مقارنة بنهاية العام السابق.

2.2 الإيرادات

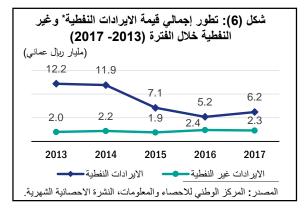
- 1 مليار ريال عماني الزيادة في إجمالي الايرادات النفطية لتصل إلى 6.2 مليار ريال عماني بنهاية عام 2017 مقارنة بالعام السابق.
- 4.6% الانخفاض في الإيرادات غير النفطية بنهاية عام 2017 مقارنة بالعام السابق، نتيجة الانخفاض في الضريبة الجمركية بنحو 13.5% ، وضريبه الدخل على الشركات بنحو 5.7%.

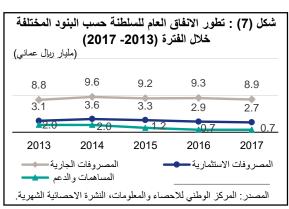
2.3 الإنفاق العام

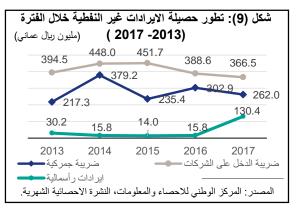
- ساهم انخفاض حجم المصروفات الجارية بنحو 4.3% في انخفاض إجمالي الانفاق العام بنهاية عام 2017 مقارنة بنهاية العام السابق، فهي تشكل نحو 72.7% من إجمالي الانفاق العام.
- 233 مليون ريال عماني الزيادة في إجمالي الفوائد على القروض بنهاية عام 2017، حيث بلغت نحو 371.4 مليون ريال عماني، مقارنة بنحو 138.4 مليون ريال عماني في العام السابق.
- 9.3% الانخفاض في حجم المصروفات الاستثمارية بنهاية عام 2017، في حين ارتفعت قيمة المساهمات والدعم بنحو 6.2% مقارنة بالعام السابق.



شكل (5): تطور إجمالي الايرادات والانفاق العام والفائض أو العجز خلال الفترة (2013- 2017) (مليار ريال عماني) 13.9 13.7 12.9 12.3 15.2 14.2 9.1 7.6 8.5 0.3 -1.1 -4.6 -5.3 2013 2014 2016 الفائض أو العجز ___ الانفاق العام __ الإيرادات المصدر: المركز الوطني للاحصاء والمعلومات، النشرة الاحصائية الشهرية.









3.مؤشرات التجارة الخارجية

3.1 الميزان التجاري

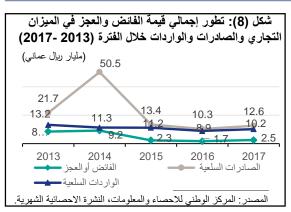
- 47% الارتفاع في الميزان التجاري بنهاية عام 2017، مسجلا نحو 2.5 مليار ريال عماني، مقارنة بنحو 1.7 مليار ريال عماني خلال نفس الفترة من العام السابق.
- يرجع الفائض في الميزان التجاري بنهاية عام 2017 إلى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية إلى 12.7 مليار ريال عماني أي بحوالي 19.5% مقارنة بالعام السابق.
- 14.2% الارتفاع في قيمة الواردات السلعية بنهاية عام 2017 مسجلة نحو 10.2 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 8.9 مليار ريال عماني بنهاية العام السابق.

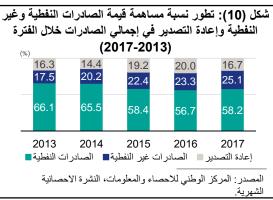
3.2 الصادرات السلعية

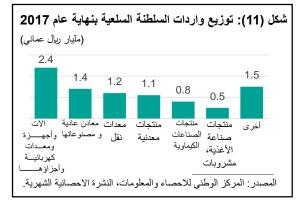
- استحوذت قيمة الصادرات النفطية على نحو 58.2% من إجمالي قيمة الصادرات بنهاية عام 2017، مقارنة بنحو 57.9% بنهاية العام السابق.
- 7.4 مليار ريال عماني إجمالي قيمة صادرات النفط الخام بنهاية عام 2017، مرتفعا بنحو 20% مقارنة بالعام السابق، في حين شهدت صادرات الغاز الطبيعي المسال ارتفاعا بنحو 15.2%.
- 3.2 مليار ريال عماني إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية بنهاية عام 2017، مرتفعا بنحو 32.4% مقارنة بالعام السابق.
- صادرات المنتجات المعدنية الأكثر نموا بنهاية 2017، مرتفعة بنحو 78.2% مقارنة بالعام السابق، تليها صادرات البلاستيك والمطاط بنسبة ارتفاع 45%.
- ▼ تتصدر الامارات قائمة الدول المستوردة من السلطنة بنهاية الربع الثالث من عام 2017، حيث تستحوذ على نحو 23.4% من إجمالي صادرات السلطنة غير النفطية، في حين تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بنصيب 15.3%.

3.3 الواردات السلعية

- تستحوذ الآلات والأجه ن والمعدات الكهربائية وأجزاؤه ن الكهربائية وأجزاؤه ن المعدن السلطنة السلعية بنهاية عام 2017 ، تليها واردات المعادن العادية ومصنوعاتها وواردات معدات النقل بنحو 13.7% و 12.2% على الترتيب.
- واردات معدات النقل الأكثر نموا بنهاية عام 2017 مرتفعا بنحو 55.3% مقارنة بنهاية العام السابق، تليها واردات اللؤلؤ الطبيعي أو المستنبت والأحجار الكريمة بنسبة 46.8%.
- 70% من إجمالي كمية الواردات السلعية للسلطنة بنهاية عام 2017 يتم من خلال المنافذ البحرية الجمركية.







302 مليون ريال عماني الزيادة في قيمة إعادة التصدير الى دولة قطر عام 2017 مقارنة بالعام السابق.

■ الامارات في المرتبة الأولى في قائمة أهم الدول المصدرة للسلطنة بنهاية عام 2017، حيث تستورد السلطنة نحو 42% من إجمالي وارداتها السلعية من الامارات.

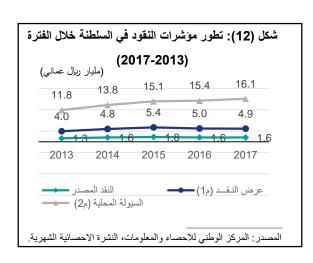
4.مؤشرات الوضع النقدي

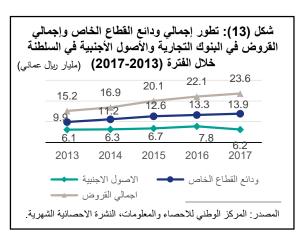
4.1 عرض النقد

- 4.2% الارتفاع في إجمالي السيولة المحلية (م2) بنهاية عام 2017 مسجلا نحو 16.1 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 15.4 مليار ريال عماني بنهاية العام السابق.
- تراجع عرض النقد (م1) بنحو 0.8% بنهایة عام 2017 مسجلا نحو 4.9 ملیار ریال عمانی، مقارنة بنحو 5 ملیار ریال عمانی بنهایة العام السابق.
- تنامي ودائع القطاع الخاص بنحو 5.2% بنهاية عام 2017 مسجلة نحو 13.9 مليار ريال عماني، مقارنة بنحو 13.3 مليار ريال عماني بنهاية العام السابق.
- تزايد إجمالي قيمة القروض والتمويل الممنوح من خلال البنوك التجارية والنوافذ الاسلامية بنحو 6.4% بنهاية عام 2017، حيث بلغت نحو 23.6 مليار ريال عماني، مقارنة بنحو 22.1 مليار ريال عماني بنهاية العام السابق.
- 5% متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض بنهاية عام 2017، مقارنة بنحو 4.8% بنهاية العام السابق.

4.2 الأصول الأجنبية والقوة الشرائية

■ 20.6% الانخفاض في إجمالي قيمة الأصول الأجنبية بالبنك المركزي العماني بنهاية عام 2017 مسجلا نحو 6.2 مليار ريال عماني بنهاية العام السابق.





■ 6.6% الانخفاض في حجم القوة الشرائية للريال العماني بنهاية عام 2017، حيث سجل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو 100.2 نقطة مقارنة بنحو 107.3

ملخص النتائج

